

هاني المصري*

المشروع الوطني الفلسطيني في خطر

إلى أين يسير المشروع الوطني الفلسطيني؟ هذا هو السؤال الكبير الذي يطرح نفسه بقوة وإلحاح متزايدين بعد تعاطم المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني إلى درجة أن الحقوق والأهداف الوطنية أصبحت في خطر حقيقي يهددها بالتصفية، وفي ظل ظهور واستمرار فعل العوامل والظواهر التالية:

أولاً: مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة فرض الحقائق على الأرض من خلال مصادرة الأراضي وعزلها، وتوسيع الاستيطان وتكثيفه، وفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمساس بالمقدسات تمهيداً لتهويدها، وفصل غزة عن الضفة الغربية، وتقطيع أوصال الضفة إلى عدة كانتونات مفصولة بعضها عن بعض، والاستمرار في العدوان العسكري بكل أشكاله، بما في ذلك الاغتيالات والاعتقالات والقصف والاقترام المتكرر والحصار الخانق ومنع حرية حركة الأفراد والبضائع، الأمر الذي ألحق أضراراً لا توصف بالاقتصاد الفلسطيني. إذ تفاقمت معدلات الفقر والبطالة، وانتشرت موجة من اليأس والإحباط، وازدادت الهجرة ونسبة الجرائم بصورة مضاعفة في ظل تفاقم حالة الفوضى والفلتان الأمني الداخلي.

ثانياً: عدم وجود أي أفق لحل سياسي على المدى المنظور. فحكومة أولمرت، بدعم كامل من إدارة بوش، عطلت جميع المبادرات والمحاولات الرامية إلى حل، أو حتى إلى تحريك المفاوضات. فالقضية الفلسطينية تعاني الآن، أكثر من أي وقت مضى، جراء غياب أي مبادرة متفق عليها وفقدان المسار السياسي. فحتى خريطة الطريق، المعتلة أصلاً، لم تعد مطروحة. وخطة الانطواء، التي طرحها شارون وقام عليها حزب كديما، سحبها أولمرت من التداول بعد حرب تموز/ يوليو 2006 وما انتهت إليه من سقوط نظرية الردع الإسرائيلية.

إن العالم كله بدأ يدرك الآن، وأخذ يتصرف بناء على ذلك، أن فرص استئناف المفاوضات ونجاحها قد تبذرت. فالإسرائيليون لا يريدون سلاماً، وإنما فرض تسويتهم وشروطهم. وهم عاجزون عن تذليل الخلافات فيما بينهم في ظل فقدان الزعامة القوية والقادرة على اتخاذ قرارات تاريخية. إن الشغل الشاغل لأولمرت وحكومته هو الحفاظ على البقاء؛ فهي، على صعيد التأييد الشعبي، أضعف حكومة مرت على إسرائيل منذ تأسيسها؛ وهي حكومة لن تكون مهتمة بأي مبادرة ما لم تحقق فيها إنجازات إضافية لإسرائيل. إن حكومة أولمرت رفضت إحياء المسار السياسي، وعجزت عن إتمام صفقة تبادل الأسرى، كما رفضت إزالة البؤر الاستيطانية التي تعهدت بإزالتها للإدارة الأميركية، وستعجز عن اتخاذ أي قرار ذي أهمية.

والفلسطينيون عاجزون أيضاً عن تذليل الخلافات بينهم، ويفتقر نظامهم السياسي إلى التماسك؛ وهذا شرط للإقدام على المفاوضات بشأن الحل النهائي، كما هو شرط لأي تقدم على أي صعيد من الصعيد الداخلي والخارجية. في هذا السياق، سيستمر الوضع الحالي على ما هو عليه، وهو مرشح للتدهور أكثر فأكثر حتى أوائل سنة 2009، أي بعيد الانتخابات الرئاسية الأميركية على الأقل. هذا إذا حملت هذه الانتخابات إلى سدة الرئاسة الأميركية المقبلة رئيساً يتحلى بالإرادة اللازمة للتوصل إلى سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى أساس مقاربة تتيح التوصل إلى سلام عادل أو متوازن. لكن حتى إذا ظهر مثل هذا الرئيس فلا يمكن التقدم من دون حدوث تغييرات جوهرية في السياسة الفلسطينية والعربية لا يبدو الآن أنها مرجحة الحدوث. وإذا جاء الرئيس الأميركي الجديد محافظاً على سياسة أسلافه، وخصوصاً جورج بوش الابن، ستتعرض القضية الفلسطينية لامتحان مصيري حاسم.

إن إعادة التشديد على مبادرة السلام العربية، على أهميتها، لم تترافق مع التعامل مع هذه المبادرة كعرض متكامل يقبل كله أو يرفض كله، والاستعداد في حال رفض إسرائيل له، كما جرى فعلاً، لاستخدام أوراق القوة السياسية والاقتصادية العربية لإقناع الإدارة الأميركية وإسرائيل بأن هناك ثمناً باهظاً لرفض عرض السلام العربي (والإسلامي)، "السلام الكامل في مقابل الانسحاب الكامل". ولا أدري ماذا تريد إسرائيل أكثر من ذلك.

ثالثاً: بعد رحيل الزعيم الفلسطيني التاريخي ياسر عرفات، أو بالأحرى بعد أن استطاعت إسرائيل تسميمه لإزاحته من طريقها، نشأ فراغ سياسي كبير في النظام السياسي الفلسطيني. ولا أبالغ في القول إن الحركة الوطنية الفلسطينية دخلت منذ ذلك الرحيل نفق الاضطراب والتغيرات الجذرية، وأخذت تسير نحو المجهول. فياسر عرفات لم

يكن مجرد رئيس أو زعيم، وإنما كان القائد التاريخي الذي فصل القضية الفلسطينية ونظامها السياسي على مقاسه وصورته، وتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة جعلته صاحب القرار الفلسطيني فترة طويلة من الزمن. يمكن توجيه كثير من الانتقادات إلى سياسة ياسر عرفات وممارساته، وأن يؤخذ عليه أنه رحل من دون تحقيق الحلم الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية. إلا إن من الإنصاف القول إنه استطاع توحيد الفلسطينيين تحت قيادته، وبلورة هويتهم الوطنية، وإيجاد كيان وطني جامع لكل الفلسطينيين، وحافظ على وحدة الفلسطينيين والتفافهم حول برنامجهم الوطني، وحول هدف الدولة التي أقنع الجميع بأنها على مرمى حجر، حتى لحظة وفاته، وذلك على الرغم من الحصار الظالم الذي تعرض له في الأعوام الثلاثة الأخيرة من حياته.

بعد ياسر عرفات، كان لا بد من ملء الفراغ عبر تغيير نظامه بنظام جديد يعتمد خطأً وأدوات جديدة وأشخاصاً جديداً، كما يعتمد الجماعية والمأسسة، وتوزيع السلطات والصلاحيات والوظائف، وتشجيع المبادرة والإبداع، والحفاظ على الزعامة والقدرة على القيادة، وإصلاح النظام السياسي والقانوني للسلطة، وخصوصاً إصلاح الأجهزة الأمنية وجعلها أجهزة للوطن لا لهذا الفصيل أو ذاك، ولا لهذه القوة أو تلك. لكن كل ما حدث أن سلطة ياسر عرفات وصلاحياته توزعت على عدد من الزعامات ومراكز القوى الموجودة داخل "فتح" والسلطة وفي الشارع. ومكّن الفراغ الذي نشأ عن غياب ياسر عرفات حركة "حماس" من تحقيق انتصار تاريخي في الانتخابات التشريعية الأخيرة عبر الحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي.

هذا التغيير الكبير في الخريطة السياسية الفلسطينية فاقم كثيراً من حالة التعددية في السلطات والاستراتيجيات ومصادر القرار التي كان يعاني جرأها النظام السياسي، حتى في الأعوام الأخيرة من حياة عرفات. لكن بعد رحيله وصل الأمر إلى حد نشوء حالة من ازدواجية السلطة، أو سلطة برأسين، لكل سلطة برنامجها وشرعيتها وأدواتها الأمنية وحضورها السياسي وال جماهيري وحلفاؤها الإقليميون والدوليون.

لقد أصبحت مصادر السلطة كثيرة، ومتعددة، ومن غير جامع. فالرئاسة في يد "فتح"، والحكومة كانت في يد "حماس"، ثم أصبحت بعد اتفاق مكة حكومة وحدة وطنية برئاسة "حماس"، مع تمتعها بالأغلبية فيها، وبشراكة مع "فتح" وفصائل أخرى. وفي ظل عدم التقدم، بعد اتفاق مكة وتأليف الحكومة، نحو بلورة برنامج سياسي منسجم يجسد المصالح العامة والقواسم المشتركة، ولا يكون (مثلما كان اتفاق مكة) مجرد صلح عشائري أو مجرد تعايش بين برنامجين وقوتين لفترة مؤقتة، كان لا بد من انفجار الوضع الداخلي بالصورة التي شاهدناها خلال منتصف أيار/مايو الماضي، إذ تجدد الاقتتال الفلسطيني وحصد نحو 60 قتيلاً ومئات الجرحى، وأحدث دماراً كبيراً في القضية والمؤسسات والمنازل، الأمر الذي جعل حتى بعض الفلسطينيين يتصور أن الإنقاذ الوحيد من نار الاقتتال يكمن في عودة الاحتلال.

لقد انفجر الاقتتال لأن حكومة الوحدة الوطنية لم تحقق أيّاً من الأهداف التي وضعتها على عاتقها. فلم تستطع أن تفك الحصار، ولا أن تعيد الأمن والأمان، بل تدهورت حالة الفوضى والفلتان الأمني أكثر فأكثر، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد العدوان العسكري الإسرائيلي، ولم يتح فتح مسار سياسي على الرغم من اللقاءات المتعددة بين أولمرت وأبو مازن، وعلى الرغم من جولات رايس العديدة.

كما انفجر الاقتتال جرأ العجز عن الاتفاق على تطبيق الخطة الأمنية التي أقرتها الحكومة، الأمر الذي كشف أن المحاصصة السياسية لا تكفي كي يستمر الوفاق الوطني الفلسطيني الذي أنتج اتفاق مكة وحكومة الوحدة، بل لا بد من محاصصة أمنية عبر الاتفاق على تقاسم الأمن والأجهزة الأمنية. لذلك دعا أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الحكومة، إلى عقد اتفاق مكة رقم 2. فحركة "حماس" تعتقد أن عجلة الحكومة لا يمكن أن تستمر في الدوران ما لم يتم تطبيق اتفاق المشاركة (اسمه الحقيقي المحاصصة) الذي يقضي بتقاسم الوظائف والمصالح والنفوذ في السلطة والمنظمة. ولم يتقدم هذا الملف قيد أنملة على الرغم من اجتماعات اللجنة الثنائية المتساوية - الفتاوية، وعلى الرغم من اللقاءات الضيقة والموسعة التي عقدت في دمشق ورام الله وغزة من أجل إصلاح منظمة التحرير وتفعلها، وضم الفصائل التي لا تزال خارجها إليها.

فحركة "حماس" تطالب بحقها في الأجهزة الأمنية والسفراء والمحافظين وكبار الموظفين في السلطة والمنظمة، وفي القضاة. (أكرر في القضاة). تصوروا كيف ستصبح أحوال القضاء إذا وصلت المحاصصة إلى القضاة، وكيف ستقيم العدل في بلدنا على يد قضاة تم تعيينهم من جانب الفصائل وليس على أساس علمهم وكفاءتهم ونزاهتهم وحكمتهم.

تأسيساً على ما تقدم، لا مفر من الشروع في حوار استراتيجي عميق يهدف إلى مراجعة التجربة الفلسطينية من كل جوانبها، واستخلاص الدروس والعبر، ورسم معالم استراتيجية جديدة توضح موقع السلطة في النظام السياسي الفلسطيني وعلاقتها بالمنظمة، وكيفية تطوير المنظمة فعلاً بحيث لا يقتصر الأمر على ضم الفصائل التي لا تزال خارجها إليها، وإنما السعي لتصبح المنظمة، قولاً وفعلاً، قائدة نضال الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، وممثله الشرعي والوحيد. ومطلوب من الاستراتيجية الجديدة أن توضح أشكال النضال والمقاومة ذات الجدوى والقادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، وشروط وأشكال المفاوضات التي تحصد ما تزرعه المقاومة ولا تعيد إنتاج تجارب المفاوضات السابقة، التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه.

إذا تم الشروع في الحوار المطلوب لإيجاد استراتيجية وطنية جديدة يمكن أن يجد الفلسطينيون خلاصاً من الوضع الكارثي الذي يعيشون فيه. وإذا لم يحدث ذلك فإن مصير المشروع الوطني كله على كف عفريت. إن ما حدث من اقتتال داخلي في غزة مراراً، ويمكن أن يحدث مرات أخرى، يبعث برسالة مدوية إلى الفلسطينيين والعالم كله، أنه لم يعد هناك مشروع وطني، ولا قيادة وطنية. فما يحدث هو شكل من أشكال الصراع على السلطة والقرار الفلسطيني، على الرغم من أنها سلطة مقيدة ومستباحة من الاحتلال. وما يجعلنا نحسم في أمر تحديد طبيعة الصراع، أن جولات الاقتتال التي اندلعت وتتواصل وقعت على الرغم من حدوث تقارب ملموس في البرامج السياسية، كما أن ذلك يظهر في التغييرات العديدة التي جرت عند حركة "حماس"، منذ قرارها بالتهديئة، إلى مشاركتها في السلطة، إلى قبول برنامج الدولة على أراضي 1967، إلى تكليف الرئيس والمنظمة التفاوض باسم الشعب الفلسطيني للتوصل إلى اتفاق سلام.

إن المشروع الوطني، أي مشروع وطني، له محددات ضرورية كي يستحق هذا الاسم، وهي لا تقتصر على تحديد الهدف الوطني المركزي، والأهداف الوطنية بشكل عام فحسب، بل هو بحاجة أيضاً إلى وضع الخطط (الاستراتيجية) الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وإلى أن يكون الشعب، صاحب القضية، مستنهضاً وموحداً ومستعداً للتضحية من أجل تحقيق هذه الأهداف، ووثاقاً بقدرته على تحقيقها، وبحاجة إلى قيادة سياسية على قدر من الوعي والخبرة والصفات القيادية التي تجعلها قادرة على القيادة، وبكل ما تقتضيه أحياناً من مجازفة. فالقيادة التي لا تقود، أو غير القادرة على القيادة، تحكم على المشروع الوطني بالسقوط التاريخي.

وعندما أقول إنه لم يعد لدينا مشروع وطني، فإنما يرجع ذلك إلى أن الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق الأهداف الوطنية ليست موجودة، ولا واضحة. فعندما تطالب جميع الفصائل الوطنية والإسلامية والحكومة والرئاسة بتثبيت التهديئة وتوسيعها لتشمل جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة من دون ربط ذلك بوقف متبادل لإطلاق النار، ومن دون إخضاع المقاومة للمصلحة الوطنية، وعندما ترهق القيادة نفسها بالمطالبة بإحياء المفاوضات والمسار السياسي، وترد الحكومة الإسرائيلية عليها بأذن من طين وأذن من عجين، فهذا يعني أن المفاوضات ستبقى مجمدة، والمقاومة متوقفة أو مجمدة إلى إشعار آخر، باستثناء إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، الذي يحدث لأسباب سياسية وإعلامية كما يصرح مؤخراً أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الحكومة، ولأسباب فلسطينية تتصل بتحسين شروط المساومة داخلياً، أكثر مما بمقاومة الاحتلال.

السؤال هو: ما هي الخطة الفلسطينية لتحقيق الأهداف الوطنية، لتحقيق ما يسمى المشروع الوطني؟ لا جواب. وعدم الجواب يعني وجود فراغ قيادي فلسطيني. والسياسة، كما الطبيعة، تكره الفراغ. وهذا الفراغ فتح الأبواب لكل أنواع التداخلات والبدائل والخيارات، التي تهدف إلى ملئه.

خلال الفترة الأخيرة، وخصوصاً في أثناء اندلاع موجة الاقتتال الأخيرة وبعده، طرحت عدة أفكار من المهم التوقف عندها:

نبدأ بفكرة إحضار قوة دولية إلى قطاع غزة، وقد تلقفتها وزارة الخارجية الإسرائيلية ورسمت حدوداً لها بحيث يقتصر وجود القوات الدولية على الحدود المصرية - الفلسطينية كي تمنع تهريب السلاح من مصر إلى غزة. أما الحدود ما بين غزة وإسرائيل، فقوات الاحتلال هي التي تتولى الأمر بحيث تكون يد إسرائيل حرة في التصرف كما تشاء.

وطرحت فكرة الاستعانة بقوات عربية من دون التوقف كثيراً أمام مكوناتها ودورها، وهل سيقصر هذا الدور على الفصل ما بين المتحاربين الفلسطينيين، أم يتطور أكثر؟ ومن دون التفكير في السؤال: هل ستوافق إسرائيل على وجود قوات عربية، وتحت أية شروط وظروف، ولتحقيق أية أهداف؟ وما هو الثمن الذي ستطالب به في مقابل موافقتها على ذلك؟

كما طُرح في سوق التداول الخيار الأردني عبر الحديث عن الفدرالية والكونفدرالية مع الأردن، ووسط نشاط أردني ملحوظ، وعلى أعلى المستويات، تجسد في لقاءات متعددة منفصلة عقدها العاهل الأردني مع شخصيات فلسطينية، وشخصيات إسرائيلية، وفي لقاء العقبة الذي جمع نحو 200 شخصية فلسطينية أردنية وإسرائيلية تحت عنوان تسويق مبادرة السلام العربية وتفعيلها.

إن ضعف الخيار الفلسطيني بسبب ما تقوم به إسرائيل على الأرض، وجرأء التنازع بشأن السلطة والمنظمة والقرار الفلسطيني وفقدان استراتيجيا موحدة وقيادة واحدة وقرار واحد، وفي ظل استثناء حالة الفوضى والفلتان الأمني، يدفع الأردن ومصر وكل الدول العربية والإقليمية والدولية المعنية بما يجري في فلسطين، إلى التدخل خوفاً من تداعيات الحالة الفلسطينية عليها وعلى مصالحها. وهذا يجعل كل الخيارات الأخرى تتقدم بينما الخيار الفلسطيني يتراجع كتحصيل حاصل.

والأردن يخشى على نظامه من عواقب الفراغ وتراجع خيار إقامة الدولة الفلسطينية، وخصوصاً الهجرة المحتملة لمزيد من الفلسطينيين إليه، الأمر الذي يفاقم المشكلة الموجودة أصلاً بين الأردني من أصل شرق أردني وبين الأردني من أصل فلسطيني، كما يخشى انعكاس حالة الاضطراب والفوضى الأمنية عليه، ويخشى انتعاش الخيار الأردني - الإسرائيلي الذي يقوم على أساس أن الأردن هو الدولة الفلسطينية بحكم أن معظم سكانه من الفلسطينيين. وإسرائيل قد تطور هذه الفكرة بحيث يُضم إلى الأردن الكانتونات التي أقامتها في الضفة والتي لا تتجاوز مساحتها 50% من مساحة الضفة القليلة وتشمل المناطق الآهلة التي لا تريدها إسرائيل خشية تفاقم الخطر الديموغرافي الذي يعتبر في صدارة المخاطر التي تواجه إسرائيل. ويمكن تغطية ذلك من خلال إقامة كونفدرالية ثلاثية إسرائيلية - أردنية - فلسطينية.

إن المتوقع هو أن تفتح الطريق أمام الخيار الأردني إذا رفضت القيادة الفلسطينية الدولة ذات الحدود الموقته عندما تستكمل إسرائيل مشاريعها الاستيطانية. والخيار الأردني، في هذه الحالة، قد يطبق على حساب الفلسطينيين وفي مصلحة الأردن وإسرائيل، مع تغييب جوهرى للإرادة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية والكيان الفلسطيني، أو يأخذ صورة جديدة عن طريق السعي لحل المشكلة الفلسطينية على حساب فلسطين والأردن لمصلحة إسرائيل، مع الإبقاء على فلسطين هزيلة، الأمر الذي يسمح بالادعاء بحل القضية الفلسطينية على يد أصحابها.

وهناك من يطرح حل السلطة كخيار استباقي لقطع الطريق على الخيار الأردني والحلول الأخرى، ولأن السلطة أصبحت عبئاً على النضال الفلسطيني وغاية بحد ذاتها، وليست وسيلة لتحقيق الأهداف الفلسطينية، ولا مرحلة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية. وينقسم دعاة حل السلطة بين من يدعو إليها للعودة إلى المنطلقات الأصلية وإحياء هدف تحرير كل فلسطين، واعتماد المقاومة خياراً واحداً أو أساسياً، وبين من يدعو إلى حل السلطة على أرضية عملية السلام، وفي محاولة للضغط من أجل تحسين شروط الجانب الفلسطيني، مراهناً على فرضية أن السلطة مكسب كبير لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، ولا يمكن أن تغامرا بسقوطها، لأن هذا ينذر بعودة الصراع إلى طبيعته الأصلية كصراع ما بين الاحتلال والشعب الخاضع للاحتلال، ويحمل إسرائيل المسؤولية عن الاحتلال، وينهي الحالة الفريدة التي تستفيد فيها إسرائيل من كل مزايا الاحتلال ولا تدفع ثمنه على الإطلاق. وهناك من يطرح حل السلطة، أو الاستعداد لانهايتها تلقائياً كأحد تداعيات الوضع المأساوي الذي تعيش فيه، كونها سلطة غير قادرة على الحكم، وموجودة على حافة الانهيار. إن انهيار السلطة المحتمل دفع البعض إلى العودة إلى طرح دولة واحدة ثنائية القومية. ويتجاهل أصحاب هذا الطرح أن الدولة الواحدة أخطر على إسرائيل من صيغة دولتين لشعبين، لذا ستحاربها بقوة أكبر من محاربتها لإقامة دولة فلسطينية. وبالتالي، وتأسيساً على كل ما سبق، فإن حل السلطة من دون استراتيجية واحدة وقيادة واحدة وقرار واحد، سيساعد على تقوية الخيارات الأخرى، مثل الخيار الأردني والتقاسم الوظيفي والعودة إلى الاحتلال. فقد احتلت إسرائيل الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 حتى سنة 1993 من دون عملية سلام، ولم يكن هناك وجود للسلطة، وتستطيع أن تعود إلى الاحتلال عشرين عاماً آخر من دون أن تقع في فخ الدولة ثنائية القومية. بل قد تفضل إسرائيل التعامل مع أمراء الحرب والميليشيات القائمة بعد حل أو انهيار السلطة باعتبارها السلطة الفلسطينية، وهذا من شأنه أن يساعدها أكثر على تنفيذ مخططاتها. كما أن انهيار السلطة قد يقود إلى دولة فصل وتمييز عنصريين، لا إلى دولة ثنائية القومية.

وأخيراً، إن التلويح بحل السلطة، أو بالدولة ثنائية القومية، أو بإجراء انتخابات مبكرة، أو بالاستفتاء، أو بإعلان حالة الطوارئ، أو بالمقاومة، أو بالاستقالة من جانب الرئيس، أو بالعودة إلى حكومة "حماس"، أو بتكليف برنامج حكومة الوحدة الوطنية مرة أخرى وفق الشروط الدولية؛ هذه كلها لم تعد سوى أوهاام لا تحل الأزمة، ولا تخدم

المواطن والمجتمع الفلسطيني، ولا القضية بأي حال من الأحوال، وتساهم في خداعه ولا تقدم حلاً، وإنما يمكن أن تزيد الأوضاع سوءاً وتدهوراً لأنها أفكار غير قابلة للتطبيق، وستؤدي إلى مزيد من التدهور في حالة الفوضى والفلتان الأمني والاختلال الداخلي التي باتت تضرب أركان المجتمع وتهدد مستقبله، ولأن المعطيات الإقليمية والدولية لم تعد مؤاتية لتنفيذ هذه الأفكار، ولا سيما أن القضية الفلسطينية لم تعد في موقع متقدم من اهتمامات المجتمع الدولي.

إن المصارحة تقتضي القول إن الوضع الفلسطيني الداخلي غير مؤهل للنجاح في أي خطوة قبل الاتفاق على رؤية واحدة وقيادة واحدة وبرنامج واحد، وقبل معالجة التطرف والتفريط والفساد والفوضى واتساع دور العصابات والعائلات وارتفاع نسبة الجريمة، ونمو الاتجاهات العدمية والمتطرفة والتكفيرية. وإذا لم ترتفع النخبة والقوى الفلسطينية إلى مستوى التحديات، وتغلب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية والصيغة الفردية، فإن المشروع الوطني لن يبقى في خطر فحسب، بل سيصبح أيضاً في خطر كان!

(*) صحافي فلسطيني، الضفة الغربية.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx